مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي
لبحوث السياسة العامة

ورقة سياسة عامة

ورقة سياسة عامة رقم ١٥ | يوليو ٢٠١٦

ما هو حال المؤسسات الخيرية الممولة من قبل دولة الامارات العربية المتحدة؟

ناتاشا ريدج ، سوزان كيبلز

الملخص التنفيذي

شهدت دولة الامارات العربية المتحدة طيلة الخمسة عشر عام الماضية زيادة ملحوظة في عدد مؤسساتها الخيرية، وتشير نتائج الدراسات بأن نسبة التبرعات التي تم تقديمها من قبل المؤسسات الخيرية في دولة الامارات قد بلغت ٤٠% من إجمالي التبرعات الخيرية التي قدمت من منطقة الخليج العربي (Coutts، ٢٠١٥أ). في الوقت الحالي، توجد ٣٤ مؤسسة خيرية رسمية في دولة الامارات العربية المتحدة، و يدار ما يقارب نصفها من قبل الدولة (صبري، ٢٠١٤)، وقد تم تأسيس هذه المؤسسات من قبل عدد من أفراد الأسر الحاكمة، وتم تحديد أنشطتها لتكون مماثلة لأنشطة المؤسسات الخيرية الأخرى في العالم، على سبيل المثال مؤسسة بيل غيتس. وبالرغم من زيادة عدد المؤسسات الخيرية داخل الدولة، لم يتم إجراء أية دراسات أو تقييمات من أجل جمع المعلومات والبيانات عن طبيعة أنشطتها الخيرية، أو الطريقة التي تعمل بها، أو النتائج التي حققتها، وغيرها من المعلومات المهمة. وبالتالي، تعتبر المعلومات العامة المتوفرة حول المؤسسات الخيرية في دولة الامارات العربية المتحدة ضئيلة للغاية.

تهدف ورقة السياسة هذه إلى إجراء بحث عن طبيعة أعمال المؤسسات الخيرية المموّلة من قبل دولة الامارات العربية المتحدة، وكذلك تشجيع الباحثين على إجراء المزيد من البحوث من أجل التوصل إلى المعلومات التي تحتاجها هذه المؤسسات و ذلك لتعزيز أنشطتها الخيرية وتوسيع نطاق أعمالها وتقديم خدمات أفضل بشكل مستدام، إستناداً على المعلومات المتوفرة من نتائج الأبحاث والتقييمات. تبدأ الورقة بتسليط الضوء على (١١) مؤسسة خيرية، ونود الإشارة هنا إلى أنه تم تأسيس (٩) من هذه المؤسسات في عام ٢٠٠٣ فصاعداً، ومعظمها ممولة من قبل شخصيات بارزة في الدولة أو من قبل جهات حكومية ذات الصلة. بعد ذلك تقوم بمناقشة النتائج التي قد توصل إليها الباحثون من خلال إجرائهم للمقابلات مع عدد من المدراء والمسؤولين التنفيذيين الذين يعملون في المؤسسات الخيرية، بالإضافة إلى الإطلاع على التقارير والبيانات المتوفرة، وزيارة المواقع الإلكترونية لهذه المؤسسات على شبكة الإنترنت. بعد ذلك، تم تحليل البيانات المتوفرة ودراسة ظاهرة زيادة عدد المؤسسات الخيرية في دولة الامارات بهدف التعرف على الطريقة التي تعمل فيها هذه المؤسسات ومجالات إهتمامها، وطبيعة علاقاتها مع أصحاب المصلحة، والتحديات التي تواجهها فيما يتعلق بخطتها المستقبلية وزيادة أنشطتها وتوسيع نطاق أعمالها داخل الدولة. أخيراً، تختتم الورقة بتقديم بعض الإقتراحات ورفع التوصيات حول الطرق التي تتمكن من خلالها المؤسسات الخيرية الإستفادة من نتائج البحوث أثناء تخطيطها للمهام والأنشطة المستقبلية بهدف توسيع نطاق أعمالها وضمان تقديمها للخدمات المتميزة بشكل فعّال ومستدام.

المقدمة

في عام ٢٠١٤، كانت نسبة التبرعات الخيرية المقدمة من قبل دولة الامارات العربية المتحدة ثاني أكبر نسبة من بين جميع التبرعات التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي (Coutts، ٢٠١٥أ)[1]. فتشير نتائج الدراسات بأن إجمالي مبلغ التبرعات التي قدمت من قبل مجموعة من الأفراد والمؤسسات والشركات في دولة الامارات العربية المتحدة بلغت ٣٣٧ مليون دولار أمريكي، وهو ما يقارب ٣٨٪ من إجمالي التبرعات المقدمة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي في ذلك العام (Coutts، ٢٠١٥أ). واتسمت الخمسة عشر سنة الماضية بمشاهدة زيادة ملحوظة في عدد الأعمال الخيرية في جميع أنحاء دولة الامارات العربية المتحدة، خصوصاً فيما يتعلق بالأعمال الخيرية الممولة من قبل الدولة.

وتقدم ورقة السياسة هذه نتائج دراسة إستكشافية قد أجريت على (١١) مؤسسة خيرية ممولة من قبل دولة الامارات العربية المتحدة، وتبدأ بمناقشة زيادة الأعمال الخيرية في العالم عموماً، والأسباب التاريخية وراء تأسيس المؤسسات الخيرية على نطاق واسع في الدول الغربية. ومن ثم تقوم بتسليط الضوء على دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى وجه التحديد، وضع المؤسسات الخيرية في دولة الامارات العربية المتحدة. بعد ذلك، يتم توضيح بعض الطرق التي تعمل فيها المؤسسات الخيرية المحلية، وطبيعة العلاقة بينها وبين أصحاب المصلحة، ومجالات اهتمامها وتركيزها الرئيسية. وأخيراً، تختتم الورقة برفع التوصيات التي من شأنها مساعدة المسؤولين المعنيين على إيجاد الحلول للتحديات والمشاكل القائمة التي تعاني منها المؤسسات الخيرية والهيئات المحلية ذات الصلة، من أجل مساعدتها على تسحين أدائها وتقديم خدمات أفضل داخل المجتمع المحلي بشكل فعّال ومستدام.

نبذة: نمو المؤسسات الخيرية في الغرب

شهد مطلع القرن العشرين زيادة ملحوظة في عدد الأعمال الخيرية في الغرب، حيث تم تأسيس مؤسسات مثل مؤسسة كارنيجي للنهوض في التعليم (١٩٠٥)، و مؤسسة روكفلر (١٩١٣)، ومؤسسة فورد (١٩٣٦)، (Roelofs، ٢٠٠٣). ومع بداية القرن الحادي والعشرين، تم تأسيس العديد من المؤسسات الخيرية في جميع أنحاء العالم، و في أكثر من أي وقت مضى (Anheir و Daly، ٢٠٠٤). و في الواقع، تم إنشاء أكثر من نصف المؤسسات الخيرية في أوروبا و الولايات المتحدة الامريكية بعد عام ٢٠٠٠ (Spero، ٢٠١٤)، ومن خلال الإطلاع على الشكل رقم ١ يمكن ملاحظة

[1] في عام ٢٠١٤، افاد تقرير كوتس الخاص بالدول التي قدمت تبرعات قيمتها مليون دولار امريكي فصاعدا، بأن العديد من الأفراد والمؤسسات والشركات في دول مجلس التعاون الخليجي قدموا تبرعات سخية إلى المؤسسات الخيرية والمحتاجين (لمعرفة المزيد حول هذا التقرير، الرجاء الإطلاع على Methodology، ٢٠١٥).

الشكل رقم ١: نمو المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية

١٩٠٥	تم تأسيس مؤسسة كارنيجي للنهوض بالتعليم
١٩١٣	تم تأسيس مؤسسة روكفيلر
١٩٣٦	تم تأسيس مؤسسة فورد
١٩٥٠	وجود أكثر من ٢٠٠٠ مؤسسة خيرية
١٩٨٠	وجود أكثر من ٢٢,١٠٠ مؤسسة خيرية بمدخرات بلغت ٤٨ مليار دولار أمريكي
١٩٩٠	وجود أكثر من ٣٢,٤٠٠ مؤسسة خيرية بمدخرات بلغت ١٤٣ مليار دولار أمريكي
٢٠٠٠	وجود أكثر من ٥٦,٦٠٠ مؤسسة خيرية بمدخرات بلغت ٤٨٦ مليار دولار أمريكي
٢٠١٢	وجود اكثر من ٨٦,٢٠٠ مؤسسة خيرية بمدخرات بلغت ٧١٥ مليار دولار أمريكي

المصادر: مركز المؤسسات، ٢٠١٤، الصندوق الوطني لدعم المؤسسات الخيرية، ٢٠١٥

أن في عام ٢٠١٢ كانت هناك حوالي ٨٦,٢٠٠ مؤسسة خيرية في الولايات المتحدة الأمريكية التي امتلكت مدخرات تم تقديرها بحوالي ٧١٥ مليار دولار أمريكي (Foundation Center، ٢٠١٤).

وفي حين أن كلاً من المتبرعين والمستفيدين من هذه التبرعات يميلون إلى إعتبار أن الأعمال الخيرية إيجابية بطبيعتها، إلا أنه لا يمكن دوماً الإفتراض أن الكرم هو الدافع الرئيسي و الوحيد وراء جميع التبرعات، وبناء على ذلك، يجب دراسة الدوافع والنوايا وراء تأسيس المؤسسات الخيرية. و تقتدي دولة الامارات العربية المتحدة بالنموذج العالمي السائد أثناء تأسيسها للمؤسسات الخيرية، وعليه من المهم جداً فهم تاريخ تأسس المؤسسات الخيرية في الغرب. تاريخياً، الأفراد في الغرب يقررون تأسيس المؤسسات الخيرية عموماً نتيجة الأعباء الناجمة بسبب الضرائب وعليه يسعون جاهدين إلى تخفيف هذه الأعباء من خلال التبرع بأموالهم والحصول على الإعفاءات من قبل الدولة. وإحدى الأسباب الأخرى التي تشمل الرغبة في تعزيز علاقات عامة ايجابية داخل المجتمع. أما بالنسبة للأثرياء وأصحاب النفوذ، يعود سبب تأسيسهم للمؤسسات الخيرية لأن ذلك يمنحهم المزيد من النفوذ والسلطة التي يسعون إلى الحصول عليها (Brenner ٢٠١٢، Roelofs ٢٠٠٣، Wood ٢٠١٥، Zunz ٢٠١١)[٢]. وفي حين تختلف الأسباب وتتعدد الدوافع، يجب الأخذ بعين الإعتبار بأن الزيادة السريعة والملحوظة في عدد المؤسسات الخيرية، مثل مؤسسة غيتس على سبيل المثال، قد تكون من أجل تعزيز النفوذ على مستوى عالمي (Edwards، ٢٠٠٩)، وهذا بحد ذاته يعد من الدوافع الشائعة للغاية.

الأعمال الخيرية في دول مجلس التعاون الخليجي و حالة دولة الامارات العربية المتحدة.

هناك تاريخ عريق للتبرعات الخيرية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ينص الدين الاسلامي على ضرورة دفع الزكاة[٣] والتبرع بالأموال من أجل مساعدة الآخرين الذين هم في أمس الحاجة إلى هذه التبرعات (Ibrahim و Jalbout، ٢٠٠٨، Sherif، ٢٠١٤)، وحرصاً على الالتزام بما نص عليه الدين الاسلامي، يقوم العديد من الأفراد والأسر والجهات والمؤسسات في منطقة الخليج بتقديم التبرعات السخية لدعم مختلف الأنشطة الخيرية ومساعدة الفقراء والمحتاجين على الدوام، حيث بلغ معدل هذه التبرعات ٣٣٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٤. وكان المعدل أعلى في عام ٢٠١٣، حيث بلغ معدل التبرعات ١.٨٤ مليار دولار أمريكي (وشمل ذلك تمويل إستثنائي لمنحة تم تقديمها من قبل صندوق أبو ظبي للتنمية على مدى خمسة سنوات بقيمة ١.٢٥ مليار دولار أمريكي) (Coutts ٢٠١٥ أ، Coutts ، ٢٠١٥ ب). وعند مقارنة دولة الامارات العربية المتحدة بغيرها من دول الخليج، تشير البيانات بأن حكومة دولة الامارات والعديد من مواطنيها قاموا بتقديم تبرعات سخية للغاية لدعم مختلف الأعمال والأنشطة الخيرية.

بهدف استكشاف طبيعة الأعمال الخيرية في دولة الامارات العربية المتحدة بشكل فعّال، أجرينا دراسة للمؤسسات

[٢] لقراءة المزيد حول الدوافع الأخرى وراء الأعمال الخيرية الغربية، يرجى قراءة الصحيفة كاملة (ريدج، كيبلز، والشامي) التي ستقوم مؤسسة القاسمي بإصدارها عن قريب. لطلب نسخة الرجاء إرسال بريد الكتروني إلى info@alqasimifounation.rak.ae

الخيرية الممولة من قبل الحكومة داخل الدولة. بداية، قمنا بتحديد المعايير الخمسة التي كان على كل مؤسسة خيرية إستيفائها من أجل تضمينها في هذه الدراسة، وهذه تضمنت:

١. تم تأسيس المؤسسة من قبل الحكومة الإماراتية، و/أو أحد افراد الأسرة الحاكمة.

٢. تطلق على نفسها تسمية «مؤسسة» أو «صندوق دعم» [٤]

٣. تتلقى معظم تمويلها من قبل الدولة.

٤. تقوم بتقديم المساعدات، والبعثات، والهبات، والتبرعات، والمنح الدراسية، وغيرها من المساعدات.

٥. إنها تعمل بشكل نشط.

تاريخ إنشاء المؤسسة الخيرية، والموقع الجغرافي، وطريقة التواصل، والكادر المهني:

من أجل تكوين صورة شاملة حول المؤسسات الخيرية الممولة من قبل دولة الامارات العربية المتحدة، باشرت الدراسة بطرح الأسئلة حول تاريخ تأسيس كل مؤسسة خيرية، وموقعها الجغرافي، وسبل تواصلها مع الآخرين، وكادرها المهني، ومجالات تركيزها الرئيسية. ووضحت النتائج أن ٩ من أصل ١١ مؤسسة خيرية تأسست في أو بعد عام ٢٠٠٣، كما هو موضح في الشكل رقم ٢. وهذا يتفق مع حقيقة أن عدد المؤسسات الخيرية ازدادت إلى أكثر من ضعف عددها خلال هذه الفترة على المستوى العالمي (Spero، ٢٠٠٣). ويبدو أن عدد المؤسسات الخيرية في دولة الامارات في تزايد مستمر خلال السنوات القليلة القادمة ، فعلى سبيل المثال، تم مؤخراً افتتاح مؤسسة عبد العزيز بن حميد في سنة ٢٠١٥، التي تعمل تحت إشراف حاكم عجمان، و تركز أنشطتها على الشباب. وبهدف التوصل إلى صورة أكثر شمولاً عن المؤسسات الممولة من قبل الدولة، و قد أجرينا دراسة للمواقع الجغرافية للمؤسسات الخيرية في دولة الامارات العربية المتحدة، ووضحت النتائج بأن المقر الرئيسي لمعظم المؤسسات الخيرية، والتي بلغ عددها ستة مؤسسات، تقع في عاصمة دولة الامارات، في إمارة أبو ظبي. و يأتي بعد ذلك إمارة دبي، التي تعتبر المركز المالي للدولة، وتم فيها تأسيس ثلاثة مؤسسات خيرية، في حين تم تأسيس مؤسسة خيرية واحدة في الإمارات الشرقية للدولة، تحديداً إماراتي الشارقة و رأس الخيمة. و يمكن التعرف على المواقع الجغرافية لهذه المؤسسات الخيرية من خلال الإطلاع على الخارطة الموضحة في الشكل رقم ٣.

بعد ذلك، تم دراسة كل مؤسسة خيرية من حيث عدد موظفيها. و وضحت النتائج أن في المتوسط، كانت لدى المؤسسات الخيرية الممولة من قبل الدولة ٣٤ من

الشكل رقم ٢: تاريخ تأسيس المؤسسات الخيرية في دولة الامارات العربية المتحدة.

[٣] الزكاة واحدة من الأركان الرئيسية للدين الإسلامي، وينص على أن كل شخص عليه التبرع بنسبة ٢,٥ % من ثرواته لصالح الفقراء والمحتاجين الذين هم في أمس الحاجة إليها.

[٤] باستثناء دبي العطاء، التي تدير أعمالها بصفة مؤسسة خيرية، ولكنها لا تطلق على نفسها تسمية مؤسسة خيرية بأي شكل من الأشكال.

الشكل رقم ٣: موقع المؤسسات الخيرية في دولة الامارات العربية المتحدة.

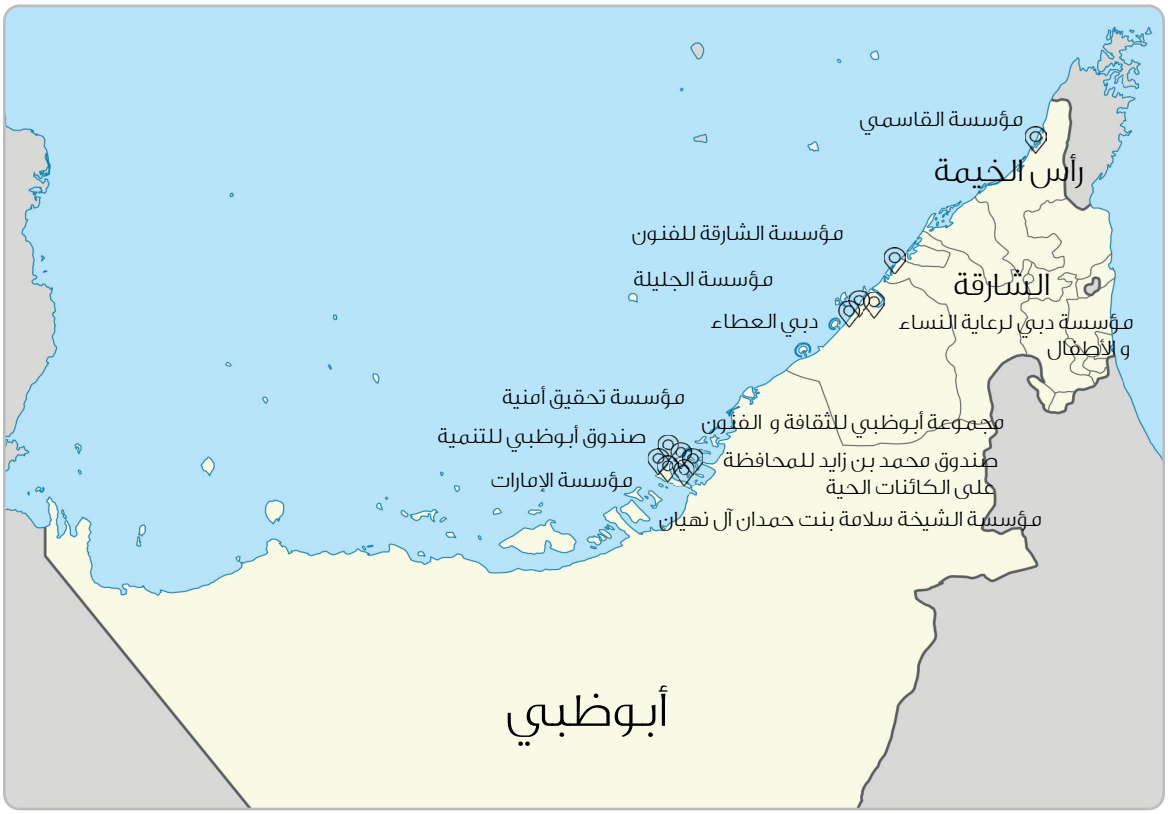

الموظفين، وتراوحت هذه الأعداد ما بين خمسة موظفين في مؤسسة تمنى الإماراتية (Make–A–Wish UAE) إلى حوالي ١٠٠ موظف / موظفة في مؤسسة الإمارات. وفي حين أن العديد من المؤسسات الخيرية ترددت في الكشف عن عدد موظفيها من فئة المواطنين، توصلنا إلى أن جميع المؤسسات قامت بتوظيف الموظفين الإماراتيين بالإضافة إلى المغتربين. ومن خلال تحدثنا مع العديد من المدراء التنفيذيين والمسؤولين في الإدارة العليا، توصلنا إلى أن الغالبية العظمى من الموظفين في جميع المؤسسات الخيرية هم من فئة الشباب، الذين ليست لديهم خبرة عمل كبيرة. وقد ذكر أحد المسؤولين: «هناك العديد من الموظفين الشباب، وبناء على ذلك علينا التركيز على بناء القدرات الذاتية لديهم من أجل صقل مواهبهم وتمكينهم بالشكل الصحيح والمطلوب». وبالإضافة إلى ذلك، تحدث العديد من المسؤولين عن الصعوبات التي يعانون منها أثناء عملية بحثهم عن الموظفين الأكفاء والمتميزين وكيفية إستبقاءهم داخل المؤسسة، موضحين أن هذه المشكلة تشمل المواطنين والمغتربين على حد سواء، وتعتبر من التحديات الرئيسية التي يتمنون إيجاد الحلول لها.

من حيث المشاكل البرمجية، وجدنا أن المؤسسات الخيرية في دولة الإمارات العربية المتحدة تميل إلى التركيز على القضايا المحلية الملحّة، التي يتعاطف معها المجتمع (Coutts، ٢٠١٤)، وهذه مسألة طبيعية، توجد في جميع المؤسسات في العالم. وأكدت ٨ من أصل ١١ مؤسسة خيرية أن مجال تركيزها الرئيسي ينْصب على القضايا المحلية، وإنها تكرس معظم مواردها لصالح إمارة محددة في المقام الأول، ومن ثم تخصص الموارد الإضافية لغيرها من الإمارات داخل البلاد. بالإضافة إلى ذلك، لم تذكر سوى ثلاث مؤسسات خيرية بأنها تركز على القضايا الدولية (وهي تحديداً صندوق أبو ظبي للتنمية، دبي العطاء، وصندوق دعم محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية)، موضحة أن أعمالها تشمل توزيع المنح والأموال إلى مناطق ودول محددة خارج دولة الامارات العربية المتحدة.

و تعتبر لغة التخاطب من التحديات الأخرى التي تواجهها المؤسسات الخيرية. وبغض النظر عن مجالات اهتمام وتركيز هذه المؤسسات، أكّد جميع الموظفين الذين تمت مقابلتهم أنه من المهم جداً التواصل بشكل فعّال مع أصحاب المصلحة، وهذه العملية ليست بالسهلة أحياناً بسبب الحاجة إلى التواصل باللغتين الانجليزية والعربية معاً، نظراً لكثرة المغتربين داخل الدولة الذين لا يتحدثون اللغة العربية. من الجدير بالذكر أن المغتربين في دولة الامارات العربية المتحدة يشكلون نسبة كبيرة من السكان (الرجاء قراءة «المغتربين يشكلون» ،٢٠١١)، وصحيح أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في دولة الامارات وبقية الدول المجاورة، إلا أن جميع المراسلات تتم باللغة الإنجليزية والعربية، وهذا ما أكّده المسؤولين في ١٠ مؤسسات خيرية، من أصل ١١ مؤسسة، موضحين أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكنهم من خلالها التأكد من توصيلهم للمعلومات إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد داخل وخارج المجتمع. وأثناء إحدى المقابلات التي أجريت في

الشكل رقم ٤: مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعيمن حيث عدد المتابعين

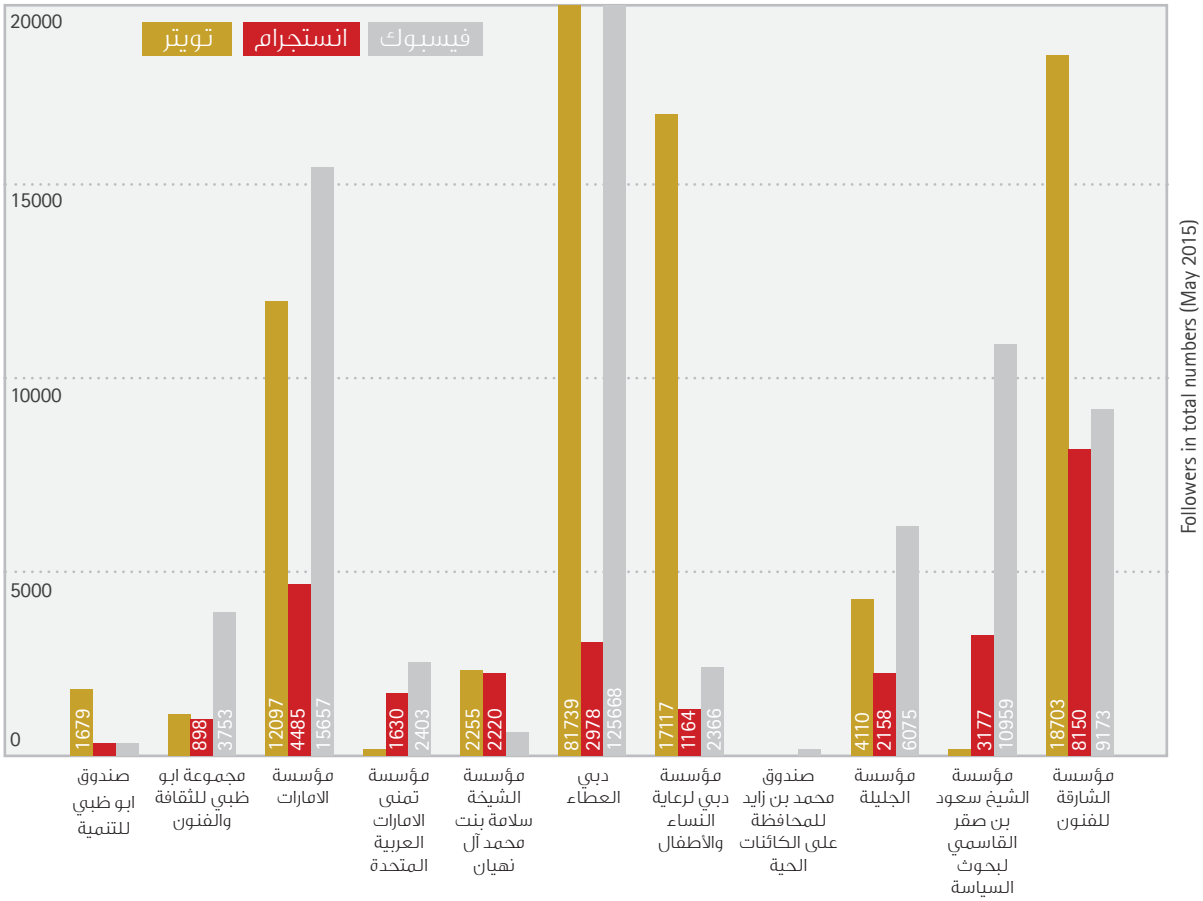

إمارة أبو ظبي، و قد تحدث مسؤول رفيع المستوى قائلاً: «إن التواصل ثنائي اللغة، ولا يمكننا إستخدام اللغة العربية على إنفراد لأن معظم أفراد المجتمع لا يتحدثون بهذه اللغة، حتى المواقع الإلكترونية يجب أن تكون ثنائية اللغة للتأكد من أن التواصل يتم بشكل صحيح وفعّال».

كجزء من جهودها الرامية إلى التفاعل مع أصحاب المصلحة، تستخدم الغالبية العظمى من المؤسسات الخيرية العديد من القنوات والمواقع ووسائل الإعلام الإجتماعية لتعزيز أنشطتها. فقد أكدت ١١ مؤسسة خيرية أن أكثر وسائل الوسائط الإجتماعية التي قامت باستخدامها هو موقع اليوتيوب، حيث قاموا بتحميل ما لا يقل عن مقطع فيديو واحد على هذا الموقع خلال العام ٢٠١٤ – ٢٠١٥ [٦]. ويوضح الشكل رقم ٤ كيف تقوم المؤسسات الخيرية بالإستفادة من مواقع مثل انستجرام وفيسبوك وتويتر بدرجات متفاوتة من أجل تعزيز المشاركة المجتمعية مع أفراد المجتمع المحلي. ويوضح الشكل رقم ٤ أن في عام ٢٠١٥، كان موقع فيسبوك هو أكثر المواقع إستخداماً من قبل المشاركين، الذين وصل عددهم إلى ١٦،٠٩٤ مشارك ومشاركة. ولأن موقع فيسبوك يقوم بجذب فئات متنوعة من المشاركين من مختلف أنحاء العالم، تستخدم بعض المؤسسات الخيرية الإعلانات الترويجية أثناء إعلانها عن مبادراتها على هذا الموقع. وكحد متوسط، يعتبر موقع توتير هو ثاني أكبر موقع من حيث عدد المتابعين، الذين بلغ عددهم ١٢,٦٣٠، يلي ذلك موقع انستجرام (٢٣١٩ من المتابعين). وأكد العديد من الموظفين في المؤسسات الخيرية أن هناك تزايداً في شعبية موقع انستجرام في الوقت الحالي، ويرون أن هذا الموقع بمثابة منصة ذات أهمية بالغة أثناء تواصلهم مع المتابعين من فئة الشباب. وأكّد أحد كبار المسؤولين من أصحاب المصلحة في أبو ظبي «أن موقع انستجرام يتمتع بأهمية خاصة وذلك لأن عدد كبير من الشباب نشطون على هذا الموقع مقارنة بغيره من المواقع». وبالمثل، أكّد أحد الموظفين في مؤسسة خيرية أخرى «لقد حققنا نجاح كبير بعد افتتاحنا لموقع انستجرام، حيث تمكنا من جذب العديد من المتابعين من الشباب المحلي الذين كانوا نشطين على هذا الموقع» [٧].

المنح والأنشطة البرمجية الرئيسية

عند دراسة المنح والأنشطة البرمجية الرئيسية، وجدنا أن جميع المؤسسات الخيرية في دولة الامارات نشطة في هذا المجال. وقد أكّدت معظم المؤسسات الخيرية أنها في العادة تقدم المنح بالطرق الرسمية المتعارف عليها، التي يقوم خلالها المرشحين بتقديم طلباتهم وفقاً لشروط محددة التي ينبغي عليهم إستيفائها، ومن ثم تقوم بإختيار المرشحين بعد إستيفائهم للشروط والمعايير المطلوبة. كما أكّدت المؤسسات الخيرية أن هناك بعض الحالات التي تقوم فيها

[٦] في ورقة السياسة هذه، عبارة «يستخدم بنشاط» إشارة إلى تحميل فيديو واحد خلال الفترة ما بين ٩ اغسطس ٢٠١٤ ولغاية ٩ اغسطس ٢٠١٥.

[٦] تم أخذ الأرقام من المواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات الخيرية خلال الفترة الزمنية ٢٠ – ٢٨ مايو ٢٠١٥.

بحصر المنح على المواطنين الإماراتيين فقط، وقد تشمل هذه المنح إبتعاثهم إلى الخارج لإستكمال دراستهم بعد أن تقوم بتمويل دراستهم، أو دعم مشاركتهم في ورش عمل دولية، أو تشجيعهم على التطوع للعمل في الدول الأجنبية. ويتم استخدام برنامج المنح أيضاً لجذب المواهب والخبرات الأجنبية والمحلية إلى المؤسسات الخيرية، من أجل تشجيعهم على إجراء البحوث، أو المشاركة في البرامج التدريبية التي تعقد على المدى القصير، أو إدارة العديد من الأنشطة البرمجية الأخرى. ولقد أكّدت المؤسسات الخيرية إن معظم الأنشطة التي تقوم بتقديمها هي مجانية بهدف تشجيع المشاركين على المشاركة في الأنشطة والفعاليات التي تقدمها.

أكّدت جميع المؤسسات الخيرية إن الأنشطة التي تنظمها داخل الدولة متاحة في العادة إلى جميع أفراد المجتمع المحلي، ولكن هناك بعض البرامج التي يتم تخصيصها إلى فئات محددة (على سبيل المثال، بعض برامج مؤسسة الإمارات تم تصميمها في المقام الأول للشباب الإماراتي بهدف تعزيز مهاراتهم وقدراتهم الذاتية). بالنسبة للمجالات التي تركز عليها المؤسسات الخيرية، وجدنا أن مجالات التركيز الرئيسية هي التعليم والشباب والصحة والفنون والثقافة والبنية التحتية، كما هو موضح في الشكل رقم ٥.

لقد أكّدت جميع المؤسسات الخيرية في دولة الامارات العربية المتحدة أن أكثر مجالين تركز عليهما هم التعليم والشباب، وهذا يتوافق مع نتائج دراستنا، حيث لاحظنا أن مهام ستة مؤسسات تركز على هذا المجال دون غيرها من المجالات. وذكرت مؤسسة القاسمي، في إمارة راس الخيمة، أنها تدير جميع برامجها من خلال التعاون مع جميع المدارس في دولة الامارات، ويشمل هذا التعاون تنظيم الأنشطة البرنامجية للطلاب والمعلمين والإداريين في المدارس الخاصة والحكومية على حد سواء. كما أكّدت كل من مؤسسة أبو ظبي للموسيقى والفنون (ADMAF) ومؤسسة سلامة بنت حمدان آل نهيان أنهما أيضاً يقومان بتنظيم الأنشطة التعليمية بعد ساعات الدوام الرسمية من أجل تشجيع الطلاب وأسرهم والمعلمين على المشاركة في الأنشطة والفعاليات التي يقدمونها في إمارة أبو ظبي. وأضافت مؤسسة سلامة بنت حمدان بأنها تتعاون أيضاً مع العديد من الجامعات الدولية، مثل جامعة ييل، من أجل تطوير برامج الطفولة المبكرة في إمارة أبو ظبي. ونظراً لوجود العديد من الشباب في دولة الامارات العربية المتحدة، والذي يبلغ عددهم ٤٥،٠٠٠ شاب وشابة، و سعت مؤسسة الامارات جاهدة إلى تأسيس قاعدة بيانات خاصة بفئة الشباب التي تستخدمها أثناء تخطيطها لإنشاء سلسلة من البرامج التعليمية الموجهة خصيصاً لفئة الشباب في جميع أنحاء دولة الامارات، والتي تقوم من خلالها بالتركيز على مواضيع مهمة ومفيدة مثل

الشكل رقم ٥:

مجال التركيز	المجال (المجالات) التي تعمل عليها المؤسسة الخيرية					
التعليم والشباب	مجموعة ابو ظبي للثقافة والفنون	مؤسسة الامارات	مؤسسة الشارقة للفنون	مؤسسة الشيخه سلامة بنت محمد آل نهيان	دبي العطاء	مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة
الصحة	مؤسسة الجليلة	مؤسسة تمنى الامارات العربية المتحدة	مؤسسة الشيخه سلامة بنت محمد آل نهيان	دبي العطاء	مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة	
الثقافة والفنون	مجموعة ابو ظبي للثقافة والفنون	مؤسسة الشيخه سلامة بنت محمد آل نهيان	مؤسسة الشارقة للفنون	مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة		
البنية التحتية	صندوق ابو ظبي للتنمية	دبي العطاء	مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة			
البيئة	صندوق ابو ظبي للتنمية	صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية				
رفاه الأسرة	مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال					

ريادة الأعمال التجارية، والتوجيه والقيادة، والأعمال التطوعية المنظمة، وغيرها من القضايا. بالنسبة إلى إمارة الشارقة، ذكرت مؤسسة الشارقة للفنون بأنها تدير البرامج التعليمية التي تتعلق بمادة الفنون، في حين ذكرت مؤسسة دبي للعطاء أن مهام أعمالها تركز على التعليم ضمن سياقات دولية، وتمويل مشاريع التعليم الإبتدائي (على سبيل المثال، إنشاء المكتبات، وترجمة الكتب، وبناء المدارس) في أكثر من ٣٥ دولة حول العالم.

الصحة هو المجال الرئيسي الثاني الذي تركز عليه المؤسسات الخيرية في دولة الامارات العربية المتحدة. فقد أكّدت مؤسسة الجليلة إن الصحة هو محور اهتمامها الرئيسي والوحيد، سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها. حيث تقوم المؤسسة بدعم الاهتمامات الصحية من خلال توفير المنح الدراسية ودعم البحوث. أما الحال بالنسبة إلى مؤسسة تمنى الإماراتية (Make–A–Wish)، أكدت أن جميع أعمالها تركز على مجال الصحة، وهي تتعاون مع المستشفيات من أجل تحقيق أماني بعض الأطفال المصابين بأمراض خطيرة التي تهدد حياتهم بالخطر، والذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣ – ١٨ سنة. وذكرت مؤسسة سلامة بنت حمدان، أنها تقوم بإطلاق حملات التوعية الصحية، ودعم المنح البحثية، وتقييم النظم الصحية بالتعاون مع المسؤولين في هيئات الصحة العامة.

ذكرت مؤسسة القاسمي، في إمارة راس الخيمة، أن أعمالها أيضاً تركز على قطاع الصحة، حيث تقوم بتقديم المنح للباحثين الزائرين في مجال الصحة العامة. بينما ذكرت مؤسسة دبي العطاء، إنها لا تركز فقط على الصحة المحلية، بل تتعدى أعمالها ذلك لتركز على تمويل برامج الصحة العامة في بلاد الخارج، مثل مشاريع التخلص من الديدان لدى الأطفال في البلدان النامية، مثل الهند وانغولا وليبيريا.

من إحدى المجالات الأخرى التي تعمل عليها المؤسسات الخيرية في دولة الامارات هو مجال الفنون والثقافة، حيث تقوم بتخصيص المبالغ وتكريس الجهود من أجل دعم هذا المجال والإرتقاء فيه. والمؤسسات الخيرية التي تركز بشكل خاص على قضايا الفنون والثقافة هي مؤسسة الشارقة للفنون ومؤسسة أبو ظبي للموسيقى والفنون. فتقوم مؤسسة الشارقة للفنون بتنظيم ودعم المشاريع الفنية، ونشر مجموعة متنوعة من الأعمال الفنية والمنشورات، وتنظيم الأنشطة والفعاليات الفنية داخل الدولة، مع التركيز على إمارة الشارقة في المقام الأول. بينما تقوم مؤسسة أبوظبي للموسيقى والفنون بتركيز جهودها على تعزيز التعليم والتوعية المجتمعية، وعقد الأنشطة والفعاليات الفنية في جميع أنحاء دولة الامارات، مع التركيز على إمارة أبو ظبي في المقام الأول. وبالرغم من أن الإهتمام الرئيسي لمؤسسة القاسمي ومؤسسة سلامة بنت حمدان ليست بالدرجة الأولى على الفنون والثقافة، إلا أن هاتين المؤسستين تسعيان جاهدة إلى عقد العديد من الفعاليات الفنية والثقافية وتشجيع المجتمع المحلي على المشاركة في هذه الأنشطة والفعاليات. فعلى سبيل المثال، مؤسسة القاسمي تحرص على عقد ما لا يقل عن فعالية واحدة في مجال الفنون والثقافة كل شهر، وتقوم بتشجيع جميع أفراد المجتمع المحلي على حضور هذه الفعاليات والمشاركة في الأنشطة المقدمة. كما أن مؤسسة القاسمي تفتخر بكونها الجهة المسؤولة عن تنظيم مهرجان رأس الخيمة السنوي للفنون والثقافة الذي يجمع الكثير من المشاركين والزوّار من مختلف أنحاء البلاد. وإلى جانب دعمها للفنون المحلية والبرامج الثقافية، تقدم مؤسسة سلامة بنت حمدان المنح الدراسية في مجال الفنون لكل من المواطنين، والمقيمين الذين أقاموا في البلاد لفترة طويلة من الزمن، من أجل مساعدتهم على إستكمال دراستهم خارج الدولة.

إن المجال الرئيسي الأخير الذي تركز عليه المؤسسات الخيرية في دولة الامارات العربية المتحدة هو البنية التحتية. فقد أكّد كل من صندوق أبو ظبي للتنمية ومؤسسة دبي للعطاء أن أعمالهم تركز بشكل كبير على تحسين البنية التحتية. وأكّدت مؤسسة دبي للعطاء إنها قدمت الدعم للعديد من مشاريع البنية التحتية، على سبيل المثال، دعم إنشاء المدارس في الدول النامية. بينما تركز أعمال صندوق أبو ظبي للتنمية على دعم المساعدات المقدمة من قبل حكومة أبو ظبي إلى دول أخرى في العالم، بإعتبارها الوكالة الرئيسية لدعم المساعدات المقدمة من قبل دولة الإمارات لمشاريع البنية التحتية الدولية، وهي تقوم بذلك من خلال تمويل بناء الطرق والمنازل فضلاً عن دعم العديد من مبادرات البنية التحتية الأخرى في جميع أنحاء العالم. وعلى نطاق أصغر، تدعم مؤسسة القاسمي مشاريع البنية التحتية من خلال تمويلها للبحوث الخاصة بقضايا التخطيط العمراني في إمارة راس الخيمة.

بعد الإطلاع على كل ما تقدم أعلاه، يمكننا ملاحظة أن جميع المؤسسات الخيرية في دولة الامارات العربية المتحدة تسعى جاهدة إلى العمل على مجموعة متنوعة من القطاعات والأنشطة بهدف إضفاء التحسينات عليها، وبفضل جهودها المتميزة هذه تمكنت من تحقيق الكثير من النجاحات في قطاعات مهمة مثل التعليم والصحة والفنون والثقافة والبنية التحتية، وغيرها من القطاعات. ومع ذلك، خلال إجرائنا لهذه الدراسة، إتضح بأن العديد من المؤسسات الخيرية تركز جهودها على مجموعة محددة من القطاعات دون غيرها، وهناك العديد من القطاعات الأخرى التي لم تحظى على ما تحتاجه من مساعدات والتي ينبغي الإستثمار فيها من أجل مساعدتها على النهوض والإرتقاء لأن ذلك يؤثر إيجابياً على الدولة بشكل كامل. بناء على ذلك، سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القطاعات والجهات التي تتطلب المزيد من الرعاية ، من أجل إيجاد حلول جذرية للمشاكل القائمة.

المجالات التي تم الاستثمار فيها بشكل مفرط والمجالات التي لم يتم الاستثمار فيها بالشكل المطلوب

لكي تتمكن المؤسسات الخيرية من تنفيذ مشاريعها الخيرية بشكل فعّال، والمساهمة بشكل أكبر في عملية التنمية الوطنية لدولة الامارات العربية المتحدة، ينبغي عليها تخصيص مواردها المالية لصالح مختلف القطاعات إستناداً على الاحتياجات النسبية لكل قطاع. ومن أجل مساعدة المؤسسات الخيرية على تخصيص الموارد المالية بالشكل الصحيح والمطلوب سعت هذه الدراسة التمهيدية إلى

تسليط الضوء على المجالات التي تم الإستثمار فيها بشكل مفرط، والمجالات التي تتطلب المزيد من الإستثمار.

عند دراسة الأنشطة الرئيسية للمؤسسات الخيرية الممولة من قبل دولة الامارات العربية المتحدة، إتضح بأن التعليم والشباب من المجالات الرئيسية التي تركز عليها معظم المؤسسات، في الوقت الحالي يركز جدول أعمال أكثر من نصف المؤسسات الخيرية على هذين المجالين. وعلى وجه التحديد، تم ملاحظة أن البرامج التعليمية تستهدف الشباب الإماراتيين من فئة المتفوقين في جميع أنحاء البلاد، حيث تم توفير العديد من الفرص والبرامج الموجهة لهم، التي يتم تمويلها من قبل الوزارات، والهيئات الحكومية المحلية وغيرها من الكيانات. ومن خلال دراستنا للنتائج بدا لدينا أن إحتياجات هذه الشريحة من السكان الإماراتي قد تم الوفاء فيها بشكل جيد نسبياً. ونود الإشارة هنا إلى أن زيادة الإستثمار في هذا المجال قد يؤدي إلى دفع المؤسسات الخيرية إلى التنافس مع بعضها البعض من أجل الحصول على أفضل الخبرات، وهذا بالتالي قد يؤثر سلبياً على المستفيدين من الشباب الموهوبين. بالإضافة إلى ذلك، لاحظنا أن هناك حاجة ماسة إلى التركيز على الشباب المعرضين للخطر، وتعد هذه من المجالات المهمة للغاية التي لم يتم الإستثمار فيها بالشكل الصحيح والمطلوب. في الوقت الحالي، إن الجهة الوحيدة التي تدعم هذه المجموعة السكانية هي مؤسسة القاسمي في إمارة رأس الخيمة. وللأسف، بالرغم من معدلات الإختبار الدولية المنخفضة وارتفاع معدلات التسرب من المدارس بين الشباب الإماراتي من فئة الذكور في دولة الامارات العربية المتحدة، لم تحظى هذه الشريحة المهمة في المجتمع على الإهتمام والجهود المطلوبة، كما ينبغي (Dhal ٢٠١٤، ريدج و Farah و Shami ٢٠١٣، ريدج ٢٠١٤).

و تمثل فئة كبار السن من المجالات الأخرى المهمة التي ينبغي على المؤسسات الخيرية التركيز عليها. في الوقت الحالي، ما يقارب من ٢٥% من المؤسسات الخيرية في المملكة البريطانية المتحدة و تكرس جهودها على فئة كبار السن (Pharoah و Goddard و Jenkins، ٢٠١٤)، ولكن الحال يختلف في دولة الامارات العربية المتحدة، حيث لا تقوم أية مؤسسة خيرية بتركيز جهودها على هذه الفئة العمرية، بالرغم من أن متوسط العمر المتوقع في دولة الامارات ازدادت من حوالي ٥٣ عاماً بالنسبة إلى فئة النساء، و ٧٣ عاماً بالنسبة إلى فئة الرجال، في السنوات ما بين الستينيات إلى الثمانينيات من هذا القرن (Khaishgi، ٢٠١٥). من خلال دراستنا للنتائج، أتضح لدينا أن البرامج التي تركز على فئة كبار السن قليلة إلى منعدمة تماماً، وعليه هناك حاجة ماسة إلى التركيز على هذه الشريحة السكانية المهمة نظراً لزيادة عدد المسنين داخل المجتمع، من أجل ضمان تقديم الرعاية الصحيحة المطلوبة لهم (Bell ٢٠١٤، Khaishgi ٢٠١٥).

من أحد المجالات الأخرى التي لم يتم الإستثمار فيها بالشكل المطلوب هي قضايا البيئة. هناك العديد من القضايا الخطيرة والملحّة التي تستدعي الإنتباه في دولة الامارات العربية المتحدة والتي تحتاج إلى التدخل السريع، ونذكر منها نقص المياه العذبة، وزيادة أعداد الحيوانات المهددة بالانقراض، والنظم الإيكولوجية المهددة بالخطر (Al Rashed و Sherif ٢٠٠٠، Mehmood و Rapaie و Goursi ٢٠١٥، Nayeem ٢٠١٤). في الوقت الحالي، الجهة الوحيدة التي تركز على البيئة في دولة الامارات العربية المتحدة هو صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية، ولكن أكثر مهام أعمال هذه المؤسسة هو خارج دولة الامارات. وبناء على ذلك، ينبغي على المؤسسات الخيرية الإماراتية الممولة من قبل الدولة التركيز على القضايا البيئية الخطيرة والملحّة بهدف إيجاد الحلول للمشاكل القائمة داخل الدولة.

و تعتبر رفاهية الأسرة من المجالات الأخرى التي تم إهمالها نسبياً (انظر إلى الشكل رقم ٥). في الوقت الحالي، إن المؤسسة الوحيدة التي تخاطب مشاكل رفاه الأسرة هي مؤسسة دبي للمرأة والطفل (DFWC). و تعتبر هذه المؤسسة أول مأوى مخصص رسمياً لإيواء النساء والأطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد تم إنشائه من أجل تقديم الدعم والمساعدة للنساء والأطفال المعرضين للخطر وكذلك المساعدة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. وفي حين هناك العديد من المبادرات الحكومية التي تعمل على قضايا الأسرة في جميع أنحاء الدولة، إلا أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الاهتمام والجهود تجاه قضايا رفاهية الأسرة نتيجة زيادة معدلات الطلاق والعنف الأسري والاتجار بالبشر، لأن هذه المشاكل الخطيرة تتسبب بالعديد من المشاكل السلبية الأخرى التي تؤثر على رفاهية المجتمع بشكل كامل (Webster ٢٠١٥، Wam ٢٠١٤، Thomas ٢٠١١).

المجالات التي ينبغي تنميتها والاستثمار فيها

من خلال دراستنا لوضع المؤسسات الخيرية الإماراتية الممولة من قبل الدولة، وجدنا أن بإمكان هذه المؤسسات التأثير بشكل أكبر على مجموعة واسعة من القطاعات والقضايا. بالإضافة إلى المجالات التي تم التركيز عليها بشكل مفرط، لاحظنا أن هناك العديد من المجالات التي لم يتم التركيز عليها بشكل كاف، وعليه هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود من أجل إيجاد الحلول الجذرية للمشاكل القائمة بصورة مستدامة. وتشمل هذه الإقتراحات كل مما يلي:

- استثمار المزيد من الجهود لدراسة السبل التي تتمكن من خلالها المؤسسات الخيرية من الحصول على الدعم المالي المستقل وكيفية إستدامة هذه الأموال،
- زيادة دعم عمليات التقييم،
- إضفاء التحسينات على عملية اختيار الموظفين،
- تعزيز التعاون.

أولا، ينبغي دراسة السبل التي تتمكن خلالها المؤسسات الخيرية من الحصول على المزيد من الدعم المالي الخاص بها، وكيفية المحافظة على تدفق الأموال على المدى البعيد. من خلال دراستنا للنتائج، اتضح لدينا أنه بالوقت الحالي لا تقوم سوى مؤسسة واحدة فقط بإدارة اعمالها اعتمادا على وقف خيري، مما يعني أنها مستقلة مالياً وليس

من الضروري عليها الاخذ في عين الإعتبار الوضع المالي أو الاولويات السياسية المتغيرة داخل البلاد. ونتيجة لذلك، هذه المؤسسة بإمكانها تركيز جهودها على عملياتها اليومية من دون قلق. وتشمل التغيرات التي يمكن إضفاءها على جميع المؤسسات الخيرية في هذا المجال هو كيفية الإستفادة من أموال الأوقاف (الأموال الخيرية التي يتم جمعها وفقاً لمبادئ الدين الإسلامي)، بهدف مساعدة هذه المؤسسات على تحقيق الإستقلال المالي الذاتي وعدم الإعتماد على جهة واحدة فقط للتمويل.

ثانياً، هناك حاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات والتقييمات حول البرامج والأنشطة الخاصة بالمؤسسات الخيرية الإماراتية، وينبغي توفير نتائج هذه الدراسات من أجل السماح للباحثين وصنّاع القرار من الإطلاع على هذه المعلومات والإستفادة منها، لأن ذلك يساعدهم بالتالي على رفع التوصيات وتقديم الحلول المدروسة والفعّالة للمشاكل القائمة. كشفت نتائج المقابلات أنه لا يتم في الوقت الحالي إجراء أية تقييمات طويلة المدى على النتائج التي تحققها المؤسسات الخيرية أثناء تنفيذها للمشاريع والأنشطة البرمجية، وعليه يصعب عموماً التعرف على فعالية وكفاءة أداء البرامج والمنح التي تقدمها، أو معرفة إن كانت المؤسسة تحقق النتائج المرجوة. بالإضافة إلى ذلك، تساعد نتائج التقييم على التأكد من أن جميع الأموال التي تم تخصيصها للمشاريع والأعمال المختلفة تستخدم بالشكل الصحيح والمطلوب وأنه لا يتم هدر هذه الأموال. وقد أكد العديد من الموظفين أن إجراء التقييمات مسألة مهمة ومطلوبة للغاية، وجاء تأكيدهم هذا بغض النظر إن كانت مؤسساتهم تجري أو لا تجري التقييمات حالياً.

لقد تم إجراء العديد من الدراسات حول التقييمات الخاصة بالمؤسسات الخيرية في الغرب (Backer ١٩٩٩، Coffman و Beer و Patriz و Thompson ٢٠١٣)، التي بإمكان المؤسسات الخيرية في دولة الامارات العربية المتحدة الإستفادة منها أثناء إعدادها للتقييمات الخاصة فيها. وفي العادة يتم إعداد التقييمات استناداً إلى مهام أعمال وأنشطة كل مؤسسة خيرية على حدا، مما يساعدها على تحديد فعالية أدائها وكذلك التخطيط للمشاريع والخطط المستقبلية المصممة خصيصاً لها.

و يشمل المجال الثالث الذي بالإمكان إضفاء التحسينات عليه هو عملية إختيار الموظفين، خصوصاً ذوي المهارات منهم، وكيفية إستبقائهم داخل المؤسسة. خلال اللقاءات مع مجموعة من المسؤولين في المؤسسات الخيرية الإماراتية حيث أكّد الكثير منهم أن إيجاد الموظفين المحليين المحترفين و إستبقائهم يعتبر من التحديات الرئيسية التي يتمنون إيجاد الحلول لها (Al Subaihi، ٢٠١٥). إن عملية دوران الموظفين يؤدي إلى وجود شعور سلبي داخل المؤسسة لأنه يقلل من معنويات بقية الموظفين، ويحبط من عزيمتهم (Hinkin و Tracey، ٢٠٠٠) مما يقلل من إنتاجيتهم، وهذا كله بالتالي يؤثر سلبياً على العلاقات الجيدة التي عززتها المؤسسة مع أصحاب المصلحة ويعيق العمل عموماً (Guthrie، ٢٠٠١). بناء على ذلك، هناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث حول هذه المسألة من أجل فهم الطريقة التي يتم فيها إختيار الموظفين داخل المؤسسات الخيرية، ودراسة المعايير التي تحددها هذه المؤسسات أثناء بحثها واختيارها للموظفين، ودراسة المدة الزمنية التي يواصل فيها الموظفين العمل داخل المؤسسة، وكيف يمكن إضفاء التحسينات داخل بيئة العمل من أجل تشجيع الموظفين على مواصلة العمل داخل المؤسسة بمعدلات مستدامة وعدم التفكير في البحث عن العمل في مكان آخر.

أخيراً، و كشفت نتائج المقابلات أن إحدى أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الخيرية يشمل المحافظة على علاقات تبادل منفعة طويلة المدى مع المؤسسات الأخرى. فقد أكّد عدد من الموظفين الذين تم مقابلتهم أنهم يواجهون بعض الصعوبات أثناء محاولتهم التواصل والتعاون مع عدد من المؤسسات والوزارات والهيئات الحكومية الأخرى، وإن كانت ممولة من قبل الحكومة، موضحين أن أحياناً يكون السبب وراء ذلك هو وجود تضارب في المصالح عند محاولتهم جمع البيانات أو تشغيل برامج معينة. و وضحوا أن هذه الصعوبات تحول دون تحقيقهم لتعاون فعّال بالشكل المطلوب، وأنهم يتمنون إيجاد الحلول لهذه المشكلة لأن ذلك يخدم الصالح العام عموماً.

بناء على كل ما تقدم، ومن خلال دراسة جميع المشاكل القائمة، بالإمكان التوصل إلى الحلول التي من شأنها أن تساعد على توضيح وتحديد المسؤوليات والمهام الفردية لكل مؤسسة فيما يتعلق بطبيعة علاقتها مع الجهات الحكومية الأخرى.

توصيات السياسة:

من خلال التوصل إلى فهم أعمق للقضايا والمشاكل التي تم ذكرها أعلاه، سوف يكون من الممكن مساعدة المؤسسات الخيرية على إيجاد حلول للمشاكل القائمة بشكل فعّال ومستدام، وهذا بالتالي يساعد على الإرتقاء بالوضع العام للمؤسسات الخيرية داخل الدولة مما يضمن منفعة أكبر للصالح العام. في نهاية المطاف، تقوم الحكومة والأسر الحاكمة في دولة الامارات العربية المتحدة بمواصلة جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة والدعم للمؤسسات الخيرية داخل الدولة حتى تتمكن المؤسسات بالتالي من تقديم أفضل الخدمات لصالح جميع أفراد المجتمع، بغض النظر إن كانوا من المواطنين الإماراتيين أو المقيمين. ومن أجل ضمان تحقيق ذلك، يتحتم على الحكومة وأصحاب المصلحة التركيز على مجموعة من المشاكل والقضايا التي تستدعي اهتمامهم من أجل إيجاد الحلول الجذرية لها. وفيما يلي بعض التوصيات التي نود الإشارة إليها:

١. تشجيع المؤسسات القائمة / أو الجديدة على تكريس جهودها على القضايا المحلية التي تم إهمالها داخل المجتمع. ومن أجل التعرف على هذه القضايا من الضروري إجراء الدراسات والبحوث المعمقة للقطاعات التي لم تحظى على إهتمام كبير من قبل المؤسسات الخيرية، مثل قطاع البيئة، ورعاية المسنين، ورفاهية الأسرة.

٢. بحث ودراسة المجالات التي يتم فيها بذل جهود إزدواجية من قبل المؤسسات الخيرية، على سبيل المثال، البرامج التي تخدم الطلاب الإماراتيين من فئة الموهوبين الذين

حققوا معدلات عالية، لضمان وجودة تنسيق جيد بين المؤسسات الخيرية وتجنب بذل جهود مزدوجة ومكررة للأنشطة البرمجية التي تقدمها.

٣. تمكين المؤسسات مالياً للتأكد من أنها تصبح مستقلة مالياً وتحصل على تمويل مالي على نحو مستدام. و تتلقى المؤسسات الخيرية حالياً التمويل من قبل الدولة على أساس سنوي. ويمكن أن يشمل الحل جمع الأموال على شكل أوقاف لمساعدة المؤسسات على دعم أهدافها الطويلة المدى.

٤. تشجيع الباحثين على إجراء المزيد من البحوث والدراسات إستناداً على المعايير الخاصة بكل مؤسسة خيرية داخل الدولة، وكذلك الإستفادة من أفضل الممارسات الخاصة بالمؤسسات الخيرية غير الربحية في بقية أنحاء العالم. و تشمل المجالات البحثية الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها:

- بحث وتطوير التقييمات الخاصة بالمنح الدراسية والأنشطة البرمجية.
- دراسة السياسات التي من شأنها جذب مجموعة واسعة ومتنوعة من المواهب، سواء كانت وطنية أو من الوافدين، من أجل اختيارهم للعمل في المؤسسات الخيرية الإماراتية في الدولة.
- دراسة السياسات والإجراءات التي من شأنها أن تعزز الشراكات المؤسسية مع بقية المؤسسات والهيئات الحكومية.

تعتبر دولة الامارات العربية المتحدة إحدى أهم مراكز الأعمال الخيرية في العالم، فهي تسعى جاهدة إلى تقديم المساعدة لجميع أفراد المجتمع سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها. ومن المتوقع أن تستمر المؤسسات بتقديم المساعدة للآخرين وتوسيع نطاق أعمالها على مستوى محلي ودولي، ومن أجل ضمان ذلك، يتحتم عليها الحصول على المزيد من الدعم والإستشارات التي تستند على نتائج الدراسات والبحوث، حتى تتمكن من أن تصبح نموذجاً للأعمال الخيرية في المنطقة والعالم أجمع.

نتاشا ريدج وسوزان كيبلز هم باحثون في مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة، في إمارة راس الخيمة في دولة الامارات العربية المتحدة.

تهدف سلسلة أوراق سياسة مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة إلى نشر نتائج البحوث التي أجريت من قبل مجموعة متميزة من الباحثين من جميع أنحاء العالم، من أجل مساعدة المؤسسات والأفراد المعنيين والمهتمين بتطوير السياسات العامة في العالم العربي. ونود الإشارة هنا إلى أن جميع النتائج والآراء خاصة بالمؤلفين ولا ينبغي نسبها إلى مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة بأي شكل من الأشكال.

قائمة المراجع

Abdulaziz bin Humaid Foundation. (2015). "About us." Retrieved October 3, 2015 from www.abdulazizlp.com/aboutus/abdulaziz-foundation.html

Al Subaihi, T. (2015, October 27). Non-profits "losing out on talented Emiratis." *The National*. Retrieved from http://www.thenational.ae/uae/government/non-profits-losing-out-on-talented-emiratis

Al-Rashed M.F. & M. Sherif, M.M. (2000). Water resources in the GCC countries: An overview. *Water Resources Management 14* (1), 59-75.

Backer, T. E. (1999). Innovation in context: New foundation approaches to evaluation, collaboration, and best practices. *Human Interaction Research Institute (Hrsg.)*, Encino.

Brenner, D. (2012). Are Chinese NGOs "going out"? The Role of Chinese NGOs and GONGOs in Sino-African Relations, *Journal of Public and International Affairs*.

Coffman, J., Beer, T., Patrizi, P., & Heid Thompson, E. (2013). Benchmarking evaluation in foundations: Do we know what we are doing? *The Foundation Review, 5*(2), 5.

Coutts. (2015a). 2015 Report: Middle East. Retrieved on November 19, 2015 from http://philanthropy.coutts.com/en/reports/2015/middle-east-gcc/findings.html

Coutts. (2015b). 2014 Report: Middle East. Retrieved from http://philanthropy.coutts.com/en/reports/2014/middle-east-gcc/findings.html

Dhal, S. (2014, April 9). UAE students score "abysmally low in maths, problem solving." *Gulf News*. Retrieved from gulfnews.com/news/uae/general/uae-students-score-abysmally-low-in-maths-problem-solving-1.1316989

Edwards, M. (2009). "Philanthrocapitalism" is not the answer: Private initiatives and international development, doing good or doing better in *Doing Good or Doing Better: Development Policies in a Globalising Worl*d, Kremer, van Lieshout, P. & Wen, R. (Eds). Amsterdam: WRR Investigation.

Expats make up over 88% of UAE population. (2011, April 17). *Emirates 24|7*. Retrieved from www.emirates247.com/news/expats-make-up-over-88-of-uae-population-2011-04-17-1.381853

Foundation Center. (2014). Key facts on U.S. foundations. Retrieved from foundationcenter.org/gainknowledge/research/keyfacts2014/pdfs/Key_Facts_on_US_Foundations_2014.pdf

Guthrie, J. P. (2001). High-involvement work practices, turnover, and productivity: Evidence from New Zealand. *Academy of Management Journal, 44*(1), 180-190.

Hinkin, T. R., & Tracey, J. B. (2000). The cost of turnover: Putting a price on the learning curve. *The Cornell Hotel and Restaurant Administration Quarterly, 41*(3), 14-4.

Ibrahim, B., & Dina H. S. (2008). From charity to social change: *Trends in Arab philanthropy*. American University in Cairo Press.

Jalbout, M. (2014). "The case for engaging Arab donors in financing global education." *Global Economy and Development at Brookings*.

Methodology. (2015). Coutts. Retrieved on November 22, 2015 from philanthropy.coutts.com/en/methodology-2015.html

National Philanthropic Trust. (2015). Philanthropy timeline. Retrieved on August 9, 2015 from www.nptrust.org/history-of-giving/timeline/1900s/

Nayeem, N. (2014, December). How you can help save the UAE's endangered species. *The National*. Retrieved from http://gulfnews.com/your-say/your-reports/how-you-can-help-save-the-uae-s-endangered-species-1.1430372

Ridge, N. (2014). *Education and the reverse gender divide in the Gulf states: Embracing the global, ignoring the local*. New York, New York: Teachers College Press.

Ridge, N., Farah, S., & Shami, S. (2013). Patterns and perceptions in male secondary school dropouts in the United Arab Emirates. Al Qasimi Foundation.

Ridge, N., Kippels, S., & Shami, S. (Forthcoming). The rise and role of state philanthropy in the United Arab Emirates. *In Building an Institutional Process of Socio-Politics in the Gulf*. Thompson, M. & Quilliam, N. (Eds). Gerlach Press.

Roelofs, J. (2003). *Foundations and public policy: The mask of pluralism*. New York: Suny Press.

Sabry, S. (2014, November 25). Major charitable contributions of UAE highlighted. *Gulf News*. Retrieved from http://m.gulfnews.com/news/uae/major-charitable-contributions-of-uae-highlighted-1.1417740

Spero, J. E. (2014). Charity and philanthropy in Russia, China, India, and Brazil. Retrieved from http://www.foundationcenter.org/gainknowledge/research/pdf/philanthropy_bric.pdf

Thomas, J. (2011, April 25). Human trafficking cases on the rise. *The National*. Retrieved from www.thenational.ae/news/uae-news/human-trafficking-cases-on-the-rise/

Wam, (2014, August 26). UAE domestic violence cases up 50% in H1 2014. *Emirates 24|7*. Retrieved from www.emirates247.com/news/emirates/uae-domestic-violence-cases-up-50-in-h1-2014-2014-08-26-1.560878

Webster, N. (2015, August 11). Social media and money blamed for increasing UAE divorce Rate. *The National*. Retrieved from www.thenational.ae/uae/social-media-and-money-blamed-for-increasing-uae-divorce-rate

Wood, R. W. (2015, May 26). Why aren't those $26.4m speech fees taxable to Bill & Hillary Clinton. *Forbes*. Retrieved from www.forbes.com/sites/robertwood/2015/05/26/why-arent-those-26-4m-speech-fees-taxable-to-bill-hillary/

Zunz, O. (2011). *Philanthropy in America: A history*. Princeton University Press.

مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة

دعم البحوث، توسيع آفاق التفكير

تقع مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة في رأس الخيمة وهي مؤسسة غير ربحية تأسست في عام 2009 تحت رعاية صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، حاكم إمارة رأس الخيمة. وللمؤسسة ثلاث وظائف رئيسية:

- إعلام صانعي السياسات عن طريق إجراء وتكليف البحوث ذات الجودة العالية،
- إثراء القطاع العام المحلي، وخاصة التعليم، من خلال تزويد التربويين وموظفي الخدمة المدنية في رأس الخيمة بالأدوات اللازمة لإحداث تأثير إيجابي على مجتمعهم، و
- بناء روح الجماعة والتعاون والرؤية المشتركة من خلال المشاركة الهادفة التي تعزز العلاقات بين الأفراد والمنظمات.

لمعرفة المزيد عن أبحاثنا، والمنح، والأنشطة البرامجية يرجى تسجيل الدخول إلى
www.alqasimifoundation.com.

مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي
لبحوث السياسة العامة

ص.ب : 12050، إمارة رأس الخيمة، الامارات العربية المتحدة
الهاتف: 2338060 7 971+، فاكس: 2338070 7 971+
البريد الالكتروني: info@alqasimifoundation.rak.ae
www.alqasimifoundation.com